دون الجوان فانه باق على اصله قال السيد ط وهو اجماع اهل البيت عليهم السلام ولعله يعني قبل م بالبته وعند هو لا لانه ان كل من اوصى بشئ فوصيته جايزه سواء كان الموصى له وارثا او غير وارث ذكرا كان او انثى جرا كان او عبدا وهذا كما تقوله العلما ان صوم عاشورا كان واجبا فنسخ معناه نسخ وجوبه وبقي جوازه كذلك ما نحن فيه كما روي في خبر عن علي عليه السلام انه كان يصوم عاشورا خبر وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وهو يوم العاشر من المحرم ولا يصح ان يقال ان الجواز ينتفي الوجوب من حيث ان كل واجب لابد ان يكون جايزا لان الجواز منفصل عن الوجوب بدليل ان النوافل جايزه وليست بواجبه وتدل عليه الظواهر نحو قوله تعالى من بعد وصيه يوصين بها او دين وقوله تعالى من بعد وصيه توصون بها او دين وقوله عز قايلا فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركا في الثلث من بعد وصيه يوصى بها او دين غير مضار وصيه من الله فاطلق بجميعه ذلك ولم يفصل بين ان تكون الوصيه لوارث او غير وارث ولان الخطاب اذا تناول امرين فنسخ احدهما لا يكون نسخا للاخر فكذلك اذا تناول امرين فنسخ احدهما لا يكون نسخا للاخر والعله انهما اثنان خبر وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لوارث وصيه الا ان يشا الورثه ويدل على صحة الوصيه وجوازها للوارث اذا شا سايرا الورثه ولان الوصيه في ملك الموصي وانما تتعلق بها حكم الورثه بعد موته فلم يمنع كبيع ما فيه الشفعه ولان الوصيه للوارث في حكم ابتدا على الملك جايزه اذا اجازها باقي الورثه واذا اوصى له بالملك وجب ان يكون جايزا من دون اجازتهم كالوصيه للاجنبي واختلف العلما في الامر الناسخ ما هو وقال قوم وقع ذلك باية المواريث وهذا الابصح لانه لابد من التنافي بين الناسخ والمنسوخ وهو مفقود هاهنا وقال قوم ان الناسخ من السنه وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصيه لوارث يعني ترتيب الارث على الوصيه وقيل ايضا معناه لا وصيه له فيما زاد على الثلث وفايده ذكر الوارث ان الانسان قد يفضل بعض ورثته بجنب ميله اليه فيودي الى ايحشه بين سايرا لورثه فخص الوارث بالذكر وان كان غيره فيما فوق الثلث مثله لهذا الغرض قال السيد ان الاخوان وهذا تاويل يحيى بن الحسين لخبر ابن بريد علي

علم ان هذا هو

علم بهذا هو الاصل من الكتاب واما السنه فخبر ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امري مسلم عنده له شي يوصي فيه ان يبيت ليلتين الا ووصيته عنده خبر فاوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى علي عليه السلام وقال انت وصيي وقاضي ديني واوصى علي عليه السلام الى ولده الحسن عليه السلام وجعل اليه النظر في صدقاته ثم جعلها من بعده الى الحسين عليه السلام خبر وروى سفين بن عيينه عن هاشم بن عتوه قال اوصى الى الزبير سبعه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم عثمن والمقداد وعبد الرحمن وابن مسعود وكان يحفظ اموالهم وينفق على بنايهم واوصت فاطمه الزهرا الى علي عليه السلام وجعلت اليه النظر في وقفها فاذا مات علي فالى بنيها عليهم السلام خبر واوصى عمر الى بنته حفصه فاذا ماتت فالى ذي الراي من اهلها واما الاجماع فذلك مما لا خلاف فيه فان الاجماع على جواز الوصيه واستحبابها ظاهر الا في الوارث فقد بينا الخلاف فيه خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال رفع القلم عن ثلثه المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم وعن النايم حتى يستيقظ والمراد به مطبق المجنون فان كان يفيق في وقت صحت وصيته في وقت افاقته لثبوت عقله ولا يقدح فيها لزوال عقله فيما بقيه ثم كالا يقدح في وصيه البالغ زوال عقله في مدة كونه صغيرا واختلف علما وتا عليهم السلام في تخصيل مذهب يحيى عليهم في وصيه الصبي المميز اذا كان له عشر سنين هل نفذ وصيته ام لا فقال م بالله قبلت الله وجهه بان وصيته صحيحه خبرا على قوله في الاحكام كل من اوصى فوصيته جايزه الا ان تكون صغيرا لا يعقل كابن خمس او ست او سبع وما دون العشر وقد ه بان يكون دون العشر تنبيه على ان ابن العشر تجوز وصيته وذكر الناطق بالحق ان الوصيه لا تصح الا من بالغ وحمل قوله في الاحكام على انه اراد ابن العشر يرجى منه الاحتلام قال الناطق بالحق واظن ان ابا العباس كان يذهب الى هذا وجهه الاول قول الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الايه وقوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه خبر وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله جعل الثلث زيادة في اعمالكم وهذا عام لم يفصل بين ابن العشر وغيره فما من هو دون العشر فهو مخصوص بالاجماع ولانه يجوز ان يكون قد لزمه التكليف فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان مميزا فلا يمنع من الانتفاع بماله وبه قال الشافعي فيما افاده عنه ولانه غير بالغ فوجب ان لا يتعلق بفعله حكم دليله دون ابن العشر

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)